

النخاسة قاله **علي بن ابي طالب** اي التزويج الطين فلا
 يعني عندها على المشهور وظاهر المدونة
 العفو ايضا وهو صفيق ولذا استقطبه
الم ومع ضعفه هو مقيد بما اذا استويا
 وجودها في الطرفين او الطرفان ولو توتا
 امنا وخوفا وقربا وبعدا وهو لو في صوبة
او يكون لها عيب **قال** **ابن** واصابته ثلاث
 العيب الغير المختلطة فلا بد من غسلها
شبه قال بعضهم ويجوز غسل طين المطر
 من الثوب اذا اجف الطين من الطرق مما قيل
 به في ثوب صاحب السلس اذ اجري بخلاف
 ما الرشي ومستنوع الطرفان فالعقول
 وامه غالبا وقال **ابن** **بن** عبد السلام
 انظر اذا جف الطين وارتفع لظهوره
 يفسل ما عاب الثوب منه لان في له يند
 مرة واحدة لا يشقة فيه اولا لان المطر
 معفو عنه انتهى **بن** عرفة **بن** جماعة لان في امر عرق
 فاعلى

في طين المطر يبق في الثوب اللصيق ونحوه
 وليس ككتاب ذي السلسي بعد بزينة لان
 البول اسند قلت لعله لم يبق عني قول
 ابن الصطار انما يعنى عن ما المطر في الطرق
 ثلاثة ايام في خروته او مره خلاف ظاهره
 المدحوب انتهى وقوله في ثوبه اي من
 انتهر بزوبه فاذا ازال ثلاثة ايام مثلا فا
 لثلاثة التي حسب العفو بعد انتهر
 الثلاثة الا ان كان يظهر في ثوبه مما قد
 انما المطر انما يعنى عن ثلاثة ايام بعد انتهر
 نزوله وامام الرشي ونحوه في عني عند
 دينا ككتاب صاحب السلس في ثوبه لكن
 قد يبحث في تحليله البول بكونه اشده
 لا معنى له بعد البرود والتزويج اذا اناج
 فانها حسنة **فصل** في دثر في
 الوضوء او سننه وفضائله ومكرهاته
 وقد قدمها اول الكتاب ومكرهاته

قوله بعد بركة الصواب قبل ثوبه صح